



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ الموافق ١٨/٦/٢٠٠٩ م ٠ برناسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كور كيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

- المميزان/١- عباس سامي العبد وكلاهما المحاميان
٢- فيصل سامي العبد حميد الزهيري وكاظم الجبوري
المميز عليهما /١- وزير المالية / إضافة لوظيفته .
٢- رئيس جهاز المخابرات العراقي / إضافة لوظيفته .

الادعاء:

إدعى وكلا المدعيين (المميزين) لدى محكمة القضاء الإداري انه في عام ١٩٨٨ قام جهاز المخابرات (المنحل) حينها باعتقال مجموعة من أصحاب المطاحن بحجة مخالفتهم لتعليمات وزارة التجارة وكان من ضمنهم (شقيقي) المدعيين وإحالتهم إلى المحكمة الخاصة في جهاز المخابرات (المنحل) حينها على وفقا إحكام قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقم (٣٦٥) لسنة ١٩٩٠ ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة وحيث ان المدعيين قد صودرت سهامهما الشائعة في المطاحن المصادرة ... وبما ان الجريمة شخصية لاتنسحب على بقية افراد العائلة ... قدم المدعيان طلباً بتاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٨ إلى وزارة المالية ورفض الطلب شفويأً بتاريخ ١٢/١٠/٢٠٠٨ وتظلم لدى المدعى عليه الأول بعدد (٤٥٢٢١) بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٨ ورفض التظلم بعدد (٤٥٩١٧) في ٢٧/١١/٢٠٠٨ ...




وأقام المدعيان هذه الدعوى بتاريخ ٢٢/١/٢٠٠٩ ونتيجة المرافعة الحضورية العننية قررت المحكمة بتاريخ ٨/٤/٢٠٠٩ وبعد اضبارة ٢٧/ق/٢٠٠٩ حكماً يقضي برد دعوى المدعين وتحميلهما الرسوم وإتعااب المحاماة ، طعن (المميزان) بلائحتيهما التمييزية المؤرخة ٤/٥/٢٠٠٩ بالحكم طالبين نقضه للأسباب المبينة فيها.

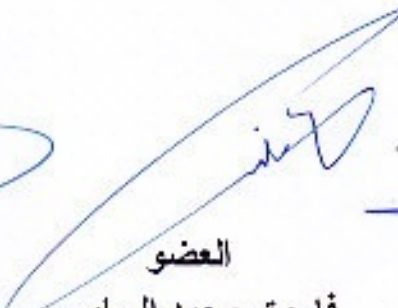
القرار:

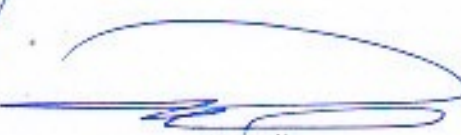
لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون ، ذلك لان وكيل المميزين /المدعين/ قد تظلموا من القرار الصادر بمصادرة وبيع سهام موكلية في مطحنتي الرحاب والريحانة وطلبا إلغاء مصادرة وبيع سهام موكلية من المطحنتين وذلك في تظلمهما المسير الى المميز عليهما /المدعى عليهما/ إضافة لوظيفتيهما بالإذار المسير إليهما بواسطة دائرة كاتب العدل في الكراة والمسجل بعدد عمومي ٤٥٢٢١ في ١٥/١٠/٢٠٠٨ والمبلغ الى المميز عليه الأول إضافة لوظيفته (وزير المالية) بدفتر الذمة في ١٦/١٠/٢٠٠٨ والمبلغ الى المميز عليه الثاني رئيس جهاز المخابرات /إضافة لوظيفته بدفتر الذمة في ١٩/١٠/٢٠٠٨. وحيث ان المميز عليهما لم يبتا في التظلم خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل التظلم لديهما كما تنص به الفقرة (و) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩ اذ ان وكلا المدعين أقاما دعواهما ودفعا الرسم القانوني عنها في ٢٢/١/٢٠٠٩ أي بعد انقضاء مدة ستين يوماً من تاريخ انتهاء مدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في





الفقرة (ز) من البند / (ثانياً) / من المادة (٧) من القانون المذكور انفاً مما تكون دعواهما واجبة الرد شكلاً دون الدخول في موضوعها وحيث ان المحكمة انتهت في حكمها المميز الى رد الدعوى لعدة اسباب ومن ضمنها عدم إقامتها خلال المدة المقررة وفقاً لما ورد انفاً لذا فان حكمها جاء صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية مع تحميل المميزين رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ١٨ / ٦ / ٢٠٠٩ م .

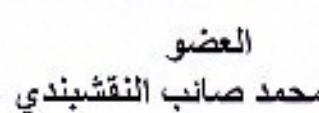

الرئيس
مدحت المحمود

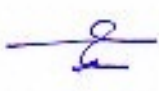

العضو
فاروق محمد السامي

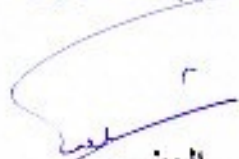

العضو
جعفر ناصر حسين

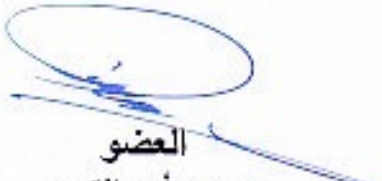

العضو
اكرم طه محمد


العضو
اكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو التمن